أهمية موقع تركيا الاستراتيجى فى إعلان مبدأ ترومان*

إعداد الباحثة/ هيام عبد الشافى عبد المطلب محمد

أ- موقع تركيا الاستراتيجى

تنفرد تركيا بكونها ملتقى قارتى أوروبا وآسيا، بل تكاد تكون منطقة التحام جغرافى، تلتحم فيها أطراف القارتين، وتنبسط أراضيها بين مساحات بحرية، فهى تطل على البحر المتوسط، وتتحكم فى بحر مرمرة، وتطل على البحر الأسود –مضيقى البوسفور والدردنيل– وتتنازع السيطرة مع اليونان على بحر إيجة، وكان لهذا الموقع الاستراتيجى المتميز انعكاساته على حركية وكثافة التفاعلات، وجعل تركيا طرفا فاعلا فى التوازنات التى نشأت بين القوى الكبرى، وهو ما أبرزته الحربان العالميتان الأولى والثانية[١].

وتتمتع أرضها بمناعة طبيعية لكثرة تضاريسها مما يضفى عليها أهمية دفاعية خاصة تزيد من متاعب أى دولة تهاجمها، الأمر الذى يزيد الأمل فى الاعتماد عليها كقوة لها دورها فى تأمين هذا الركن من العالم، كما تتميز بوفرة الموارد الطبيعية بما يزيد قدرتها على الصمود أمام أى ضغط، وعلى القيام بأعباء الإمداد لأية قوات أخرى متعاونة معها تعمل فى أى ميدان قريب منها، وتشكل حاجزا ضد تسلل السوفيت إلى القناة والخليج العربى[٢].

وتعد جسرًا متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وبصفتها دولة علمانية–إسلامية فهى أيضًا جسر بين الغرب والعالم الإسلامى. وكانت فى عصر الحرب الباردة الحاجز الذى يحول دون وصول الاتحاد السوفيتى إلى المياه الدافئة وآسيا والشرق الأوسط، ومنح هذا الوضع تركيا دورا إقليميا متميزا، قد انسلخت عنه طوال عدة عقود؛ فتبين لها بعد ذلك أن ابتعادها عن مصدر قوتها –النابع من موقعها الجغرافى– أضعف مركزها الإقليمى، وعلاقاتها بالشرق الأوسط، وبخاصة الدول العربية والإسلامية[٣].

كما أنها أحدى القوى الرئيسية فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بحكم مواردها البشرية الطبيعية وموقعها الجغرافى. بالإضافة إلى قواتها المسلحة الكبيرة الحجم والجيدة التسليح، بحيث كان يزيد حجم القوات التركية المسلحة عن حجم مثيلاتها لدى جيرانها وخصومها.

وتتمتع بمكانة استراتيجية محورية فى المنطقة حتى أنها كانت طرفا فى كل الأحلاف التى تكونت فيها(٤).

وإذا حاولنا معرفة الأسباب التى دفعت الغرب لمساندة تركيا نجد أن موقع تركيا على حدود الاتحاد السوفيتى أعطاها أهمية خاصة بالنسبة لكل الاستراتيجيات الغربية فى المنطقة، فهى نقطة التقاء بين آسيا وأوروبا لاحتواء أرضها على المعبر المائى الوحيد بين البحرين الأسود والمتوسط مما جعلها دولة بحرية ذات وزن خاص فى السياسة الملاحية والاقتصادية والعسكرية بالمنطقة(٥).

وقد انفردت منذ عام ١٩٣٦ بالسيطرة على مضيقى البوسفور والدردنيل؛ ونظرا لوجود حدود للاتحاد السوفيتى على البحر الأسود فقد كان يرغب –منذ زمن طويل– فى المشاركة فى السيطرة على المضايق، ومارس السوفيت ضغوطا على الحكومة التركية لتحقيق رغبتهم هذه، كما طالبوا بحق تأجير القواعد البحرية فى المنطقة(٦).

وفى ١٩ مارس ١٩٤٥ أعلن السوفيت أنهم لا يعتزمون إعادة تجديد معاهدة الحياد المبرمة فى عام ١٩٢٥ والتى سبق أن جددت فى عام ١٩٣٥ لمدة ١٠ سنوات، وأصر المارشال ستالين* Marshal Stalin على ضرورة إعادة منطقتى قارص وأردهان Kars and Ardahan إلى الاتحاد السوفيتى(٧)، على أساس أنهما كانتا منطقتين روسيتين فى الأصل، واستولت عليهما تركيا بعد الحرب العالمية الأولى. وفى ديسمبر ١٩٤٥ أيدت الصحافة والإذاعة السوفيتية المطلب الذى يتعلق بالسيطرة على نطاق ساحلى فى شمال شرق تركيا طوله ١٨٠ ميلا، على أساس أن ذلك النطاق كان جزءا من جورجيا منذ ألفى عام، وقد رفضت الحكومة التركية هذه المطالب لأنها تنزل بتركيا إلى مرتبة الدولة الصغيرة والضعيفة فى آن واحد(٨).

ولاح فى الأفق التركى عام ١٩٤٦ خطر هائل يهدد سيادتها وأمنها، تمثل فى الطلب الذى قدمه ستالين لإنهاء الوضع القانونى الدولى للمضايق الذى نصت عليه معاهدة مونترو. وكان هذا المطلب يعنى إغلاق المضايق أمام السفن الحربية التابعة للدول التى لا تنتمى إلى البحر الأسود، وكذلك اقتطاع جزء من الأراضى التركية(٩).

وكتب مراسل جريدة نيويورك تيمس من إسطنبول قائلا "ألح الروس مرارا فى ضرورة ضم منطقتى قارص وأردهان** التركيتين إلى الاتحاد السوفيتى، وقد رفض الأتراك دعاوى الروس فى هذا الشأن، كما رفضوا فى الوقت نفسه طلب الروس عقد معاهدة دفاعية مشتركة لحماية الدردنيل"(١٠).

وقال تشرشل*** Churchill بأنه كان هناك حاجة للاعتراف بتعديل اتفاقية مونترو القديمة، وأبدى كثيرا استعداده وترحيبه بتسوية لأجل حرية حركة السفن الروسية عبر البحر الأسود، لكنه أراد الضغط على المارشال ستالين لعدم إخافة تركيا، وتحدث مستر مولوتوف Molotov مع السفير التركى فى تعديلات حدود تركيا الشرقية، بالإضافة إلى إقامة قواعد سوفيتية فى المضايق، كما تحدث تشرشل مؤكدا موقفه بأنه لا يستطيع أن يوافق على تأسيس هذه القواعد، وأنه لا يعتقد بأن تركيا ستوافق على هذا الاقتراح، وأن لديها الحق لغلق المضايق ليس فقط إذا كانت فى حالة حرب ولكن إذا بدت لها بأن هناك تهديدا بالحرب(١١).

ولم يتوقف ستالين عند المطالب الإقليمية، بل تعدى ذلك فألح بضرورة إعادة النظر فى اتفاقية مونترو. وفى مؤتمر يالطا* الذى عقد فى الفترة من ٤ : ١١ فبراير ١٩٤٥ وأدرج موضوع المضايق التركية فى جدول الأعمال بناء على طلب الاتحاد السوفيتى، وصرح ستالين بأن النظام الذى وضعته اتفاقية مونترو لم يعد يلائم الوضع الجديد للاتحاد السوفيتى، واقترح ضرورة إدخال تعديلات على بنود الاتفاقية على نحو يسمح للسفن الحربية السوفيتية بالمرور فى كل وقت فى المضايق مادام أنه لم يعد ممكنا قبول وضع تكون لتركيا فيه اليد الطولى فى تضيق الخناق حول السوفيت؛ لأنه لا يتصور –على حد قول ستالين– أن تعتمد دولة قوامها ٢٠٠ مليون نسمة على سياسات ونوايا جارتها دون أن يؤخذ فى الاعتبار الإمكانيات والقدرات الفعلية(١٢).

وفى مؤتمر بوتسدام Potsdam الذى عقد ما بين ١٧ يوليو: ٢ أغسطس ١٩٤٥ أثير الموضوع مرة ثانية، ووافقت الدول الغربية على إجراء مباحثات بين تركيا والثلاثة الكبار (الاتحاد السوفيتى، الولايات المتحدة، بريطانيا) كل على حدة، وذلك بقصد إعادة النظر فى لائحة المضايق على ضوء الظروف الدولية الجديدة، إلا أن الكرملين طالب فى أغسطس ١٩٤٦ بأن يتم تعديل اتفاقية مونترو فى مؤتمر تحضره فقط كل من تركيا والاتحاد السوفيتى

ودول البحر الأسود الأخرى، وأن يشترك السوفيت مع الأتراك فى نظم الدفاع عن المضايق، بيد أن تلك المطالب لم تجد أذنا صاغية من القادة الأتراك، لأنهم اعتبروها تهديدا مباشرا للسيادة التركية، ورغم ذلك فقد أصر ستالين إصرارا تاما على ضرورة تعديل لائحة المضايق. ويعزى هذا الإصرار إلى أن الموقع الجغرافى للاتحاد السوفيتى يفرض عليه أن تكون له منافذ على البحار الجنوبية، ولن يتحقق ذلك بدوره إلا إذا قبض السوفيت بيد قوية على المضايق التركية(١٣).

واهتمت الصحافة فى تركيا بتصريحات لندن الخاصة بعقد مؤتمر دولى تساهم فيه أمريكا لإدخال تعديلات على معاهدة مونترو، ولمحت بعض الصحف إلى أن تركيا ستقابل القوة بمثلها، وأنها لن تتنزل عن شبر واحد من أرضها، أو تكل إلى غيرها مهمة الذود عن أرضها. ونوهوا فى أنقرة بأن المذكرة السوفيتية الثانية لم تأت بجديد، وأن أبرز ما فيها هو إصرار الروس على مسألة الدفاع المشترك عن المضايق، وهو ما لم تود الحكومة التركية المناقشة فيه؛ لأنه يخل بسيادتها واستقلالها. ووجهت الجرائد النظر إلى تأييد أمريكا وبريطانيا، وإلى معارضتهما فى مفاوضات مباشرة بين أنقرة وموسكو(١٤).

وكتب نجم الدين صداق مقالا افتتاحيا جاء فيه: إن من ضمن القضايا العسيرة مسألة المضايق، وأنه من العبث التحدث عن تعديل المحالفة البريطانية–السوفيتية طالما لم تحل مشكلة المضايق حلا نهائيا وبطريقة تتمشى تماما مع أمان تركيا، وإن المضايق تعنى المصالح الحيوية لبريطانيا بطريق مباشر. وقال بأنه يعتقد إن الولايات المتحدة التى اهتمت بالمضايق فبعثت أسطولها إلى البحر المتوسط لا يمكن أن تسوى مسائل السلام فى موسكو بطريقة حاسمة إذا لم تحسب حسابا لهذا العامل الأساسى. وأومأ إلى ما نقلته برقية أخيرة من إن الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية أعلن أنه ليس هناك أى دليل على أن مسألة المضايق ستعالج بموسكو.

واستطرد صداق قائلا: "أنه مما لا ريب فيه أن جدول الأعمال لا يشتمل على هذا الموضوع، إلا أن روسيا أعربت عن بعض الطلبات فى هذا الصدد ولم يتبدل الموقف منذ شهر أكتوبر الماضى؛ أى منذ تسليم إجابة تركيا الأخيرة؛ ولذا ظلت مسألة السلام تجتاز مرحلة خطيرة، وانتهت إلى إن المؤتمر لو أنه بحث هذا الموضوع ضمن الآفاق الواسعة التى

ينتظر دراستها لكان ذلك ميسورا، وتمنى عندئذ أن لا تكرر أمريكا وبريطانيا ذلك الذى حصل فى بوتسدام؛ حيث اتخذت قرارات فى غياب تركيا، ورجا أن لا تبتا فى هذه المسألة قبل استشارة تركيا"(١٥).

وفى مدينة إسطنبول عقد السفراء الأمريكان –فى بلاد الشرق الأوسط– مؤتمرهم الدورى للنظر فى مشاكل الشرق الأوسط الذى أصبحوا يولونه عناية خاصة، ويعتبرونه مركزا أساسيا حيويا لنشاطهم السياسى والحربى. وتميزت الدولة التركية على بقية دوله بأنها قد ربطت حبلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بحبل الدولة الأمريكية، ومشت فى ركابها، بل أصبحت لها الحليفة الوفية –دون حلف رسمى– حتى صارت الجمهورية التركية معقلا أمريكيا من أهم معاقل العالم الجديد فوق أديم العالم القديم.

فالمطامع الروسية فى بلاد القوقاز التركى –قارص وأردهان– ومحاولة الروسيين وضع اليد على المضيقين بدعوى الاشتراك فى الدفاع عنهما –البوسفور والدردانيل– جعل الأتراك يفتحون أبواب جمهوريتهم فى وجه رؤوس الأموال والإعانات والمدد العسكرى الأمريكى؛ فهم وجدوا بغيتهم؛ إذ أصبحوا تحت كنف دولة قوية معادية للروس واقفة منهم بالمرصاد، كما وجد الأمريكان بغيتهم إذ تمكنوا من ناصية بلاد متاخمة لروسيا واقفة على أعتابها، يمكن أن تصبح المركز الأمامى الأول بين عشية وضحاها للوثوب على دولة السوفيت(١٦).

ب–إعلان مبدأ ترومان

بدأت السياسة الأمريكية تتجه إلى الاهتمام بالشرق الأوسط غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعرفت طريقها إلى هذه المنطقة عندما أنزلت جنودها للاشتراك فى معارك شمال أفريقيا ودخول الأسطول الأمريكى السادس إلى مياه البحر المتوسط لتأييد زحف الجيوش المتحالفة فى جنوبى إيطاليا. وعندما انتهت الحرب بانتصار الحلفاء وجدت الولايات المتحدة فى هذا الانتصار دعوة جديدة لها لتوجيه مزيد من العناية إلى الشرق الأوسط(١٧).

وقد اقترنت هذه الحرب بحدوث تطورات سياسية كبيرة فى بلدان الشرق الأوسط، وكان أول هذه التطورات انتهاء الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان، وأعقب ذلك قيام

بريطانيا من جانبها بالتخلى عام ١٩٤٧ عما تسميه فى اصطلاحها السياسى بتعهداتها Commitments لتركيا بسبب الأزمة المالية فى بريطانيا، وإنهاء انتدابها على فلسطين فى مايو ١٩٤٨، وانسحابها من الهند عام ١٩٤٩. كل هذه التطورات أحدثت ما أسموه بالفراغ Vacum السياسى والعسكرى فى المنطقة، فإذا أضفنا إلى كل ذلك أخطار التوسع الشيوعى الذى أخذ يهدد أمريكا فى بقاع مختلفة من العالم، أدركنا أن الولايات المتحدة لم ترث من بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط إلا تركة مثقلة بالديون.

وقد اهتمت الولايات المتحدة بسد الفراغ السياسى والعسكرى الذى حدث فى الشرق الأوسط عقب الحرب، فعالجت الفراغ السياسى ببعض الوسائل التى لم تسفر عن نتيجة حاسمة، وأما الفراغ العسكرى فقد عالجته بتقديم معونة عسكرية واقتصادية عاجلة عام ١٩٤٧ إلى كل من تركيا واليونان لشعور هاتين الدولتين أكثر من غيرهما بالتهديد المباشر من جانب الاتحاد السوفيتى*. على أنه بالنسبة لباقى دول الشرق الأوسط، وخاصة الدول العربية، فلم تظفر منذ البداية بمعونة عسكرية؛ إذ كان على الولايات المتحدة (طبقا لقانون الأمن المتبادل) أن تمهد لهذه المعونة ببعض وسائل الإنعاش الاقتصادى[١٨].

وفى أثناء الحرب كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا منصبة فقط على مساعدة بريطانيا على الوفاء بتعهداتها لتركيا، وبالتالى الاستفادة من حياد تركيا إلى أكبر حد ممكن[١٩]. وبعد الحرب تحولت الولايات المتحدة إلى الدولة الامبريالية الأولى فى العالم وجعلها تزعمها للمعسكر الغربى أن تعمل على تكريس هذا الدور من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدولة الأوروبية التى بدأت نتيجة انهيارها الاقتصادى بفعل الحرب، بالتخلى عن مواقعها الاستعمارية فى آسيا وأفريقيا تدريجيا لمصلحة الولايات المتحدة –الدولة الأقوى– وشرعت فى صياغة سياسة خارجية تناسب دورها الجديد، وتقوم على تثبيت وتوسيع نفوذها وهيمنتها الاقتصادية والسياسية على العالم. وكما كان دائما، فقد حظى الشرق الأوسط باهتمام خاص أولته إياه الدوائر الامبريالية وحلفاؤها الأوروبيون؛ نظرا لما للدور الذى تلعبه أو يمكن لها أن تلعبه هذه المنطقة على صعيد السياسة والاقتصاد العالميين. ومن هنا تمثلت أهداف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فى منطقة الشرق الأوسط بالآتى:

اقتصاديا: العمل على ضمان استمرار تدفق النفط العربى وغيره من مواد المنطقة الخام إلى أمريكا وأوروبا، وفتح أسواق الشرق الأوسط واحتكارها من قبل الشركات والمؤسسات الصناعية الأمريكية والأوروبية.

سياسيا: كسب دعم وتأييد دول المنطقة للسياسة الامبريالية على الصعيد العالمى؛ نظرا للموقع الاستراتيجى المهم لمنطقة الشرق الأوسط فى مختلف الميادين، وخاصة فى الميدان العسكرى؛ كونها تشكل همزة وصل تربط أوروبا بآسيا وأفريقيا، فقد عجلت الولايات المتحدة وحلفاؤها على تكريس وتوسيع نفوذهم السياسى والعسكرى فى هذه المنطقة.

وقد عمدت الولايات المتحدة إلى تغليف سياستها المعادية لمصالح الشعوب وتطلعاتها القومية بمجموعة من الشعارات الكاذبة والمضللة، كشعارات مكافحة الشيوعية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وكان من الضرورى لنجاح السياسات الامبريالية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، أن تجد الدول الامبريالية أعوانا فى المنطقة، وحكومات تسهر على تنفيذ هذه السياسات وتحميها؛ ولهذا اتجهت أنظار أمريكا إلى تركيا لتكون أحد هذه الأدوات، إن لم تكن الأداة الرئيسية إلى جانب الدولة الصهيونية –التى تم إنشاؤها فى فلسطين وعلى حساب شعبها العربى– ولم تجد الامبريالية الأمريكية وحلفاؤها الغربيون صعوبة فى إقناع تركيا بالقيام بهذا الدور[٢٠]؛ حيث وضح لتركيا بأن بريطانيا التى كانت تعتبرها عنصر توازن تقليدى أمام روسيا، قد فقدت قدرتها على القيام بهذا الدور، وأن الولايات المتحدة أخذت تظهر كقوة عالمية وحيدة قادرة على وقف المد السوفيتى؛ لذا سعت إلى التحالف معها[٢١].

ورأى البعض أن ظهور تركيا للمرة الأولى فى دائرة السياسة الأمريكية كان عندما أعلن الرئيس روزفلت عام ١٩٤١ أن الدفاع عن تركيا يعتبر حيويا لسلامة الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٤٥ وضح الضغط السوفيتى على تركيا[٢٢] عندما بدأت حركة تطويق لها باحتلال القوات السوفيتية لبلغاريا على حدودها الغربية وتهديد العصابات الشيوعية بالاستيلاء على اليونان واحتلالها لشمال إيران لكى تنفذ إلى خليج البصرة والشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط؛ فلجأت حينها تركيا للغرب لحماية نفسها وتأمين المضايق، ورأت

الولايات المتحدة أنه كلما اشتد ساعد تركيا كلما زادت مقدرتها على مقاومة العدوان السوفيتى؛ فقررت مساعدته(٢٣).

وكتبت صحيفة برافدا –لسان حال الحزب الشيوعى الرسمى– مقالا افتتاحيا وصفت فيه طلب الرئيس ترومان الخاص بمساعدة كل من اليونان وتركيا بأنه قضاء على سيادة هاتين الدولتين وإحلال السيادة الأمريكية محلها. وأن الولايات المتحدة تعد نفسها لتحل محل بريطانيا، ومضت تقول: إن ترومان صرح بأن تركيا حاولت أن تحصل على المعونة من بريطانيا ولكن الحكومة البريطانية لم تكن فى موقف يؤهلها لتقديم مثل هذه المساعدة بالنسبة للصعوبات التى تواجهها. وفسر ذلك بأن المساعدة الحربية والمالية لتركيا يقصد من ورائها إدخال الوسائل الحديثة فى تركيا؛ للمحافظة على حدودها. وانتقلت الصحيفة تتساءل لماذا لم تعرض الولايات المتحدة هذه المسألة –مساعدة اليونان وتركيا– على هيئة الأمم المتحدة إذا كان هناك خطر حقيقى يتهددهما؟ وردت على هذا التساؤل بقولها: إن الرئيس ترومان قد أخل بالتزامات الولايات المتحدة إزاء هيئة الأمم المتحدة. وحاول ترومان فى بيانه الذى أدلى به فى الكونجرس أن يبرر سياسة التوسع التى تسير عليها الولايات المتحدة تحت ستار الدفاع عن حرية الشعوب(٢٤).

وطالبت الحكومة التركية بمساعدة مالية خاصة بعد أن تقدمت بريطانيا فى ٢١ فبراير ١٩٤٧ بمذكرتين للحكومة الأمريكية بشأن الموقف المنهار فى اليونان وتركيا، وطلبت من الولايات المتحدة الوفاء بالتزاماتها للحفاظ على ميزان القوى فى أوروبا بدلا منها بعد أن عجزت عن حفظ هذا التوازن. ولا شك أن تخلى بريطانيا عن مساعدة اليونان وتركيا قد أوجد أزمة كبرى لدى وزارة الخارجية الأمريكية نظرا لهذا القرار المفاجئ(٢٥).

وجدير بالذكر أن كلا من وزير الخارجية الأمريكية بيرنيز، ووزير خارجية بريطانيا ارنست بيفن* Ernest Bevin كانا قد اتفقا رسميا على المساعدة الاقتصادية والعسكرية لليونان وتركيا، لكن لم يتم اتخاذ أى إجراء محدد فى واشنطن حتى ٢١ فبراير عام ١٩٤٧ –بعد التقارير التحذيرية عن نشاطات شيوعية استقبلتها واشنطن من ممثليها فى أثينا– وقدم السفير البريطانى فى نفس اليوم إخطارا يوضح فيه أن بريطانيا سوف تسحب قواتها ومساعداتها المالية من اليونان خلال بضعة أشهر. ولم يكن أمام الولايات المتحدة نتيجة

للوضع القائم فى اليونان وتركيا إلا تقديم المساعدة مما أدى إلى اندلاع الحرب الباردة** بين كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وظهور نظرية ترومان فى ١٢ مارس ١٩٤٧ المعروفة (بمبدأ ترومان) لمساعدة الشعوب التى تخضع لسيطرة الاتحاد السوفيتى، وبصفة خاصة اليونان وتركيا، وخطت السياسة الأمريكية بهذه النظرية أولى خطواتها الدولية فى الشرق الأوسط[٢٦].

جـ-تقديم المساعدات لتركيا

كان مفهوم مبدأ ترومان بأنه "يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية موضوعة على أساس مساعدة الدول الحرة التى تقاوم محاولات السيطرة عليها من جانب الأقليات المسلحة أو الضغط الخارجى، ويجب مساعدة الدول الحرة على تقرير مصيرها بسياستها الخاصة"[٢٧].

وطبقا لهذا المبدأ، قرر الرئيس ترومان أن يعاون تركيا واليونان بدون انتظار لتقارير البعثات الأمريكية أو وفد الأمم المتحدة الذى عين للتحقق من مدى الاعتداء على السيادة اليونانية. واعتبر الرئيس ترومان هذه الحالة لا تحتمل التأجيل من ناحية سلامة الولايات المتحدة. وقد صرح فى الكونجرس بأن تعرض تركيا واليونان للاعتداء السوفيتى، قد يعرض السلامة والأمن الأمريكى للخطر. وتعرض فى خطابه للعناصر المتطرفة فى اليونان التى أدت إلى عدم إمكان إعادة بناء الدولة[٢٨]. وقرر أن مساعدة تركيا واليونان يجب اعتبارها من الأهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة من ناحية الأمن الوطنى National Integrity وأنه يجب البدء بالمساعدات الاقتصادية والمالية اللازمة للاستقرار الاقتصادى والسياسى. كما قرر أن تنفيذ ذلك ضرورى للسلامة الأمريكية لسنين طويلة وأنه يجب المحافظة على سلامة هاتين الدولتين ليمكن بالتالى حفظ السلام فى الشرق الأوسط[٢٩].

وفى١٣ مارس ١٩٤٧ عقد مجلسا الكونجرس اجتماعا مشتركا حضره جميع شيوخ الولايات المتحدة ونوابها لسماع خطبة الرئيس التى طلب فيها إلى المجلسين الموافقة على تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للفترة المنتهية فى ٣٠ يونيه عام ١٩٤٨ لمساعدة اليونان وتركيا (منها ١٠٠ مليون دولار) لتركيا لأن ذلك ضرورى لأمن المنطقة[٣٠].

وقد استهل الرئيس ترومان خطبته بقوله: "اقتضت دقة الحالة التى تواجه العالم اليوم أن أقف أمام مجلسى الكونجرس لأتحدث عن ناحية واحدة من نواحى هذه الحالة تتصل باليونان وتركيا"، وتكلم عن تركيا فقال: "إن تركيا وهى جارة اليونان، تستحق هى الأخرى عنايتنا واهتمامنا بها، ثم إن مستقبل تركيا كدولة مستقلة مستقرة من الناحية الاقتصادية لا يقل فى أهميته عند محبى السلام من شعوب العالم، عن مستقبل اليونان". وقد سعت تركيا لدى أمريكا وبريطانيا، منذ الحرب للحصول على مساعدات مالية لكى تقوم بالمطالب العصرية التى لا غنى عنها فى الاحتفاظ بسلامتها الوطنية، وهى السلامة الضرورية للمحافظة على النظام فى الشرق الأوسط. لقد أبلغتنا الحكومة البريطانية أن متاعبها الخاصة تمنعها من المضى فى مساعدة تركيا ماليا واقتصاديا، وهكذا لم يبق أمام تركيا دولة أخرى تستطيع مساعدتها غير أمريكا(٣١).

كما طلب من الكونجرس زيادة على المعونة المالية، أن يمنح رجال الولايات المتحدة المسئولين من المدنيين والعسكريين سلطة الرحيل إلى تركيا لتقديم المساعدة فى أعمال التعمير والأشراف على استثمار المعونة المالية المقدمة من الولايات المتحدة إليها(٣٢). وأوصى كذلك بأن يخول هؤلاء الأمريكيون سلطة تعليم وتدريب الأتراك فى شتى الأعمال(٣٣).

وكانت السياسة الأمريكية للمساعدات تهدف إلى إعادة بناء الدول المتخلفة حتى تصبح قادرة على مقاومة التدخل السوفيتى، وقد حاولت الولايات المتحدة فى بداية الأمر أن تقصر مساعدتها على المساعدات الاقتصادية بقصد الوصول إلى الهدف الذى ترجوه، أما المساعدات العسكرية فلم تبدأ إلا بعد ما تكتلت دول شرق أوروبا تحت زعامة الاتحاد السوفيتى وارتبطت معه بمعاهدات دفاعية(٣٤).

وقال نجم الدين صداق –رئيس تحرير اكشام– إن تصويت مجلس الشيوخ على اقتراح ترومان المتعلق بمساعدة تركيا واليونان حادث عالمى حيث لم يؤد أى مشروع قرض إلى كفاح عنيف للولايات المتحدة كهذا. وأنه لاحظ أن الأصوات ٢٢ المضادة تدل على أن خصوم الاقتراح كان لهم تأثير نوعا ما. ولكن مع ذلك فإن هذا يدل أيضًا على أن سياسة ترومان أصابت نجاحا باهرا؛ لأنه يصعب كثيرا فى البلاد الديمقراطية الحصول على أغلبية

طفيفة فى مسائل على هذا القدر من الأهمية وتتضمن مسئوليات خطيرة. وذكر بأنه لكى يمكن أن يتخذ المشروع صورة قانون يجب أن يصوت عليه مجلس النواب أيضًا*(٣٥).

وفى ١٠ مايو ١٩٤٧ أقر مجلس النواب الأمريكى برنامج الرئيس ترومان لمساعدة اليونان وتركيا، بأغلبية ٢٨٧ صوتا ضد ١٠٧ صوتا بعد أن باءت جميع الحركات التى كان يقصد منها وقف المشروع بالهزيمة المنكرة. وقد أقرت وزارة الخارجية البدء فى إرسال المساعدة بمجرد توقيع الرئيس(٣٦).

وبعد موافقة المجلسين بأغلبية الثلثين على المقترحات المالية، أرسلت بعثات عسكرية وبحرية واقتصادية لمعاونة تركيا وصلت إلى هناك فى يوليو عام ١٩٤٧، وكان اختصاصها وضع الخطط لصبغ الجيش التركى بالصبغة الحديثة**(٣٧).

ولم تتدخل الولايات المتحدة بصورة مباشرة إلا عند تعرض مصالحها السياسية أو الاقتصادية للخطر خاصة وأنها كانت تدعى زعامة العالم الحر من جهة، وتطالب بمنع التوسع السوفيتى الأيدلوجى والعسكرى من جهة أخرى، وأصبح مبدأ ترومان لا يعنى بالنسبة لمعظم الأمريكان الدافع الإنسانى ولا السياسة القديمة المعروفة بتوازن القوى، بل أصبح يعنى معاداة الشيوعية ومنع التوسع السوفيتى. وتحت ستار منع التغلغل الشيوعى ورفع راية الحرية والمحافظة على سلامة العالم الحر، تابعت الولايات المتحدة تدخلها فى جميع مناطق العالم(٣٨).

وأعتقد أن هذا التبرير لظهور مبدأ ترومان غير صحيح؛ لأن الهدف الأساسى منه كان لفرض مزيد من النفوذ والسيطرة على تلك الأمم الضعيفة التى كانت تعانى من الانهيار الاقتصادى والسياسى، والضغط المستمر من الدول الكبرى الأخرى، فهو لم يكن إلا عملية إحلال للسيطرة الأمريكية بدلا من سيطرة ونفوذ الاتحاد السوفيتى، ولكن فى ثوب جديد شعاره الحرية والديمقراطية لكل الأمم والشعوب الحرة التى كانت تقاوم الاستبداد.

وقد أصبح مشروع معونة اليونان وتركيا قانونا ساريا ابتداء من ٢٢ مايو ١٩٤٧، وتم منح المساعدة العسكرية لتركيا فى نهاية هذا العام بعد أن قضت البعثة العسكرية الأمريكية بضعة شهور فى تركيا لبحث الاحتياجات اللازمة للقوات المسلحة التركية وأفضل السبل

لتقديم المساعدة. وخلال تطور الصراع بين الشرق والغرب بعد عام ١٩٤٧ كانت تركيا حليفا مخلصا ويستحق الحماية تحت مظلة مبدأ ترومان، الذى جاء فيه "إن المعونة الاقتصادية أضحت ضرورية للحفاظ على أمن تركيا واليونان فى مواجهة حركات التمرد الداخلية وأعمال العدوان الخارجية"[٣٩].

د- الحرب الباردة

لا شك إن مبدأ ترومان الذى أعلنته الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ كان الحد الفاصل فى السياسة الخارجية المتعلقة بأمن أمريكا العسكرى بالنسبة لدولتى تركيا واليونان، فقد تحملت الولايات المتحدة بموجبه التزامات لم يكن بمقدرة بريطانيا أن تتحملها بعد الحرب. ولأول مرة يصدر الرئيس ترومان تصريحا يؤكد فيه على أن الولايات المتحدة ستناهض الشيوعية فى العالم، وأنها ترفض سيطرة أى أنظمة استبدادية قد تسيطر على اليونان وتركيا، باعتبارهما دولا تقدمية تؤيد العالم الحر، ولخطورة موقعيهما أيضًا على البحر المتوسط والشرقين الأدنى والأوسط، وهى مناطق تعتبرها الولايات المتحدة داخل إطار منظومة أمنها القومى. وبهذا التصريح أعلنت الولايات المتحدة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى، وكان ذلك بمثابة مؤشر بقيام مواجهة من نوع آخر، ودخلت تركيا منطقة الصراع بين المعسكرين الكبيرين[٤٠]. وقد لازم هذا الاستقطاب الثنائى، فى مرحلته الأولى تسابق محموم لإقرار وضع جديد فى أوروبا، ورسم حدود فاصلة بين النظم الشيوعية* والنظم الرأسمالية**[٤١].

وكان الأثر المباشر لمبدأ ترومان تقطيب العلاقات الأمريكية-السوفيتية، الأمر الذى حدا بموسكو للتوسع، فكان الاستيلاء على تشيكوسلوفاكيا ١٩٤٨ رد فعل لذلك التقاطب[٤٢].

وإذا حاولنا أن نحلل الاحتمالات المختلفة لسياسة أمريكا تجاه تركيا فإنا نجد أن هناك أسبابا دعت الولايات المتحدة لمساعدة تركيا، هى أن تركيا ذات مركز استراتيجى مهم بالنسبة لأهداف أمريكا تجاه الاتحاد السوفيتى؛ إذ أن موقعها الجغرافى يسهل لها السيطرة على خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية بين كثير من دول البلقان والشرق الأوسط، كما أنها تقف عقبة فى سبيل التوسع السوفيتى نحو البحر المتوسط وأراضى البترول فى الشرق الأوسط، كما أنه يمكن أن تكون فى حالة وقوع حرب قوة حربية لا بأس بها فى وجه الزحف السوفيتى، أو مركزا هاما للعمليات الحربية ضدها[٤٣].

واعتبرت العلاقات بين دولتى تركيا وأمريكا نموذجا لسياسة ما بعد الحرب، التى سلكتها الولايات المتحدة ببلاد الشرق الأدنى؛ فالصحافة الحرة بهذه البلاد اعتبرت إعانة أمريكا لتركيا بمثابة جعل الاقتصاد التركى برمته اختصاصا مخجلا من اختصاصات الولايات المتحدة؛ فالقانون التركى الذى صادق عليه المجلس الوطنى وأعلنه رسميا وزير المالية التركى يوم ٢٥ مايو ١٩٤٧، رفع كل تحجير على استعمال رؤوس الأموال الأجنبية بالبلاد التركية فيما يتعلق بالمؤسسات الصناعية، واضطرب الاقتصاد التركى اضطرابا فادحا من جراء هذا القرار. كما كان سببا فى إيجاد موجة من الانتقاد والاستياء الكبير فى الأوساط الاقتصادية كلها. وكتبت الصحافة التركية لتميط اللثام عن الأخطار التى تحيط بالبلاد من قطع العلاقات الاقتصادية مع بلاد أوروبا الوسطى، والاقتصار على الاقتصاد الأمريكى والبريطانى؛ فذكرت جريدة طنين أن الضائقة الاقتصادية التى استحكمت حلقاتها على البلاد التركية كانت نتيجة النفقات الطائلة التى صرفت على الجندية ورجال الضبط. فتركيا ربما كانت هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تضخمت فيها ميزانية الجندية بعد انتهاء الحرب بدل الانخفاض. وأن الإعانة الأمريكية لتركيا لم يكن الغرض منها إلا لتجهيز الجيش التركى. وقال الصحفى التركى يالتشين* بكل صراحة: "إن تركيا تحتفظ بمثل هذه القوة الهائلة، لكى تستعملها داخل البلاد، ضد كل من تحدثه نفسه بالقيام فى وجه النظام الحاضر".

وأصبحت تركيا من جراء ذلك معقلا أمريكيا أماميا فى شرقى البحر المتوسط واحتفظت بجند عتيد يزيد عدد رجاله عن المليون رجل، فإذا ما أراد رجال الحكم من حزب الشعب الجمهورى** تبرير هذا العمل قالوا: "إننا نحتفظ بهذا الجند لمقاومة كل اعتداء أجنبى"(٤٤).

هـ – أثر ذلك على الدول العربية

جلبت نهاية الحرب العالمية الثانية للدول العربية الاستقلال الذى طالما طالبوا به، لكن انسحاب القوات والحكام الأوروبيين لم يكن يعنى انتهاء الاعتماد على قوى خارجية؛ فالصراع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ورط الكثير من دول الشرق الأوسط فى حرب باردة إقليمية –وأحيانا حرب ساخنة– كحلفاء لإحدى القوتين. وأصبح الدعم الاقتصادى والأسلحة العسكرية هى السلع الجديدة اللازمة لبناء تحالف. ونجد بعض الدول

مثل تركيا وإيران والأردن وإسرائيل؛ التى انحازت تماما للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ضد الاتحاد السوفيتى، حصلت على كميات وفيرة من معونة الولايات المتحدة، وتم تشجيعهم لشراء كميات كبيرة من الأسلحة الغربية. أما الدول التى فضلت المحافظة على مسافة معينة بينها وبين الدول التى احتلتها وهيمنت عليها سابقا فقد وجدت نفسها بمعزل عن المعونة الغربية؛ ومجبرة على اللجوء إلى الاتحاد السوفيتى للمساعدة العسكرية والاقتصادية. وأصبحت الحرب الباردة بمثابة عامل رئيسى فى العلاقات الدبلوماسية والمساعدات الخارجية، خاصة الولايات المتحدة؛ حيث كانت تنظر للشرق الأوسط من منظور وحيد؛ ذلك المتعلق بمنافستها مع الاتحاد السوفيتى من أجل الوصول إلى السيادة كقوى كبرى عالمية، كما أهملت تطوير سياسات ربما كانت ستساعدها فى تحسين علاقاتها مع الدول العربية الرئيسية[٤٥].

وقد أبرق المسيو أندريه كلو –مراسل وكالة الأنباء الفرنسية فى أنقرة– يقول: "تعتبر المساعدة الاقتصادية والعسكرية التى وعد بها الرئيس ترومان الحكومة التركية كضمان إقليمى بحيث تجعل من تركيا المحفز الأمامى للدول الديمقراطية الغربية بإزاء ما يحتمل من مظاهر التوسع السوفيتى فى الشرق الأوسط". هذا هو التفسير الذى أبدته الدوائر السياسية التركية فيما يتعلق بتصرف الولايات المتحدة ولا شك طبعا فى أن إعلان هذا التصرف قد سبب أعظم الارتياح، "وأن الخطبة الحازمة القاطعة التى ألقاها الرئيس ترومان وجدت فى أنقرة تقديرا ولا سيما أنها قد ألقيت فى وقت افتتاح مؤتمر موسكو الرباعى؛ حيث تثار وعلى الأقل فى أروقة المؤتمر مسألة المضايق التركية وربما أيضًا مسألة تركيا عموما"[٤٦].

ونظرا لأن مبدأ ترومان كان نقطة تحول فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية فقد كتب ترومان فى مذكراته قائلا: "كنا نعلم من خبرتنا أن سيطرة السوفيت على قواعد فى الدردنيل معناه سيطرتهم على كل الشرق الأوسط". ولقد وضعت حكومة ترومان الخطوط الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، غير أنها لم تأخذ بعين الاعتبار آمال العرب ومخاوفهم؛ لذا كانت معظم الدول العربية لا ترتاح للتدخل الأمريكى، بينما كانت بعض دول المنطقة لها وجهة نظر مختلفة تجاه هذا التدخل مثل تركيا التى كانت تنظر

إلى ذلك بارتياح وتراه منسجما مع سياستها واستراتيجيتها مما أثر بلا شك على العلاقات بين الطرفين(٤٧).

فإذا كانت تركيا مجبرة على تغيير سياستها حرصا على أمنها الخاص نتيجة وضع الاتحاد السوفيتى حدا لميثاق عدم الاعتداء السوفيتى–التركى، ومطالبه الإقليمية فى شمال شرقى الأناضول وطلبه بإشراف مشترك على المضايق التركية، مما اضطرها إلى التضامن مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة.

يتبادر إلى الذهن هذا التساؤل ألم يكن بإمكان تركيا أن تنفذ سياسة مؤيدة للغرب من دون أن تدعها تنعكس على الوضع فى الشرق الأوسط؟ كان هذا دون شك على قدر من الصعوبة، لكن كان يمكن أن تكون أكثر مرونة مع العرب فى بعض المسائل على الأقل؛ مثل انحيازها المطلق إلى جانب بريطانيا عندما اندلع الخلاف فى أوائل الخمسينيات نتيجة تأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس(٤٨).

ويؤخذ على تركيا أنها حددت أهداف سياستها الخارجية فى الشرق الأوسط دون فهم الاتجاهات والأهداف السياسية لجيرانها العرب. وقد افترضت جدلا، وكان افتراضا خاطئا، أن العرب سيتبعون عقب الحرب العالمية الثانية سياسة مناصرة الغرب فى معارضة التوسع السوفيتى مثلما حدث من عدم إدراك السياسة الأمريكية لأبعاد التغييرات الجذرية التى حدثت فى الأقطار العربية عقب حرب فلسطين وعداء الأمة العربية للغرب، والذى زادت من تأثيره وتصاعده بعد ذلك ثورة ١٩٥٢بمصر، وفى عام ١٩٤٩ أعلن الرئيس ترومان عن مشروعه الخاص بالدول المتخلفة، والمعروف باسم النقطة الرابعة، ورغم أن ذلك المشروع أفاد إلى حد ما فى تنمية المجتمعات الشرق أوسطية، إلا أنه كان سلاحا فى يد الولايات المتحدة ترفعه فى وجه أية دولة تعارض المشروعات الأمريكية، مثلما حدث مع مصر عندما رفضت الانضمام للتحالفات الغربية التى سعت الولايات المتحدة لقيامها، بينما استفادت تركيا استفادة كبيرة من ذلك المشروع(٤٩).

الخلاصة

أن الحكومة التركية التى عقدت العزم على مقاومة الضغط السوفيتى، أدركت أنها لا يمكن أن تقف بمفردها دون الحصول على مساندة الولايات المتحدة، بعد أن اتضح للأتراك أن الاعتماد على التحالف مع القوة البريطانية غير كاف لمواجهة الاتحاد السوفيتى.

وقد أعطت جهود تركيا فى اكتساب مساندة الولايات المتحدة ثمارها عند إعلان مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، الذى استهل التحالف العسكرى الطويل الأمد بين الولايات المتحدة وتركيا، علما بأن الغرض الرئيسى لإصدار هذا المبدأ كان يتعلق بالدفاع عن اليونان التى كانت تخوض حربا أهلية، وكانت القوات المناهضة للحكومة تحصل على دعم كاف من الأسلحة والأموال السوفيتية. والواقع أن الالتزام الأمريكى بمساندة تركيا كان القصد منه إقامة حاجز وزيادة قدرات تركيا العسكرية لكى تثنى السوفيت عن تحقيق أهدافهم المعلنة[٥٠].

لذا يتضح بأن هذا المبدأ كان أداة سياسية لا قانونية على الرغم من المحاولات لسنها كقوانين قومية؛ حيث مثل التزام الولايات المتحدة غير المحدود فى استخدام القوة الاقتصادية فى وقت السلم، وكان مبنيا على الافتراض أن الاعتداء الشيوعى بجميع أشكاله فى مناطق محدودة من العالم ذات أهمية استراتيجية للغرب، يجب أن يقاوم. وساعد مبدأ ترومان على إفساح الطريق لمشروع مارشال من أجل إعادة البناء الأوروبى. كما مهد السبيل لسياسة جديدة ألا وهى سياسة الاحتواء التى شكلت العمود الفقرى لدبلوماسية الدول فى فترة الحرب الباردة لمحاربة الشيوعية خارج العالم، وخاصة فى فيتنام. فعلى الرغم من التوسعات السوفيتية فى أوروبا الشرقية، إلا أن مساعدة تركيا واليونان قد أغلقت الباب أمام التوسع السوفيتى فى البحر المتوسط والشرق الأوسط[٥١].

الهوامش

* **مبدأ ترومان:** سياسة خارجية أمريكية هدفها صيانة المصالح القومية الأمريكية والنفوذ الأمريكى عن طريق محاربة امتداد الشيوعية فى جنوب شرق أوروبا وغيرها من المناطق. وعرف بهذا الاسم نظرا للأسلوب العام الذى طرحه به ترومان أمام الكونجرس من ناحية، ولأنه كان امتدادا للسياسة الأمريكية الرئيسية المعارضة للتوسع السوفيتى على أوروبا من خلال هيمنة الأحزاب الشيوعية الموالية للكرملين من ناحية أخرى. **صباح أحمد البياع، المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول أوربا (١٩٤٥– ١٩٥٨)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ٦٩؛ عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، د.ت، ص ٧٢٤.**

(1) H. Kayihan Cirik, The Turkey– U.S. – Israel Triangle: 1991– 2001, Master, the Institute of Economics and Social Sciences– Bilkent University, Ankara, 2003, P. 133.

(٢) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط فى الميزان الاستراتيجى، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٤٤٣.

(٣) هيثم الكيلانى، تركيا والعرب، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦، ص ١٩، ٢٠.

(٤) مصطفى كامل محمد، تركيا القدرة والتوجه والدور، كراسات استراتيجية، العدد: ٤٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ص ١.

(٥) سمية وهبة المناوى، العلاقات المصرية التركية بين عامى ١٩٢٤–١٩٦١، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٧، ص ٧٧؛ محمد كمال عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٤٤٣: ٤٤٥.

(٦) صباح أحمد البياع، مرجع سابق، ص ٦١.

* **المارشال ستالين:** (١٨٧٩–١٩٥٣) ولد يوسف فيساريو نوفيتش دجوغاشفيلى الذى اشتهر فيما بعد باسمه المستعار جوزيف ستالين ومعناه الرجل الفولاذى فى مدينة غورى بجمهورية جورجيا، وهو زعيم شيوعى بارز ورجل دولة حكم الاتحاد السوفيتى حكما مطلقا من ١٩٢٨إلى ١٩٥٣.

نشأ فى ظل لينين واستلم قيادة الحزب والدولة من بعده، ففتك بمعارضيه ودعم أسس الدولة السوفيتية وفق نظرية الاشتراكية فى بلد واحد، وقاد بلاده نحو الانتصار فى الحرب العالمية الثانية وتقاسم النفوذ فى العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر يالطا محولا الاتحاد السوفيتى إلى إحدى أقوى دولتين فى العالم.

عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، د.ت، ص ١٣٧.

(7) H. Kayihan Cirik, OP. Cit, P. 78.

(٨) السياسة الدولية، العدد:٢٤، أبريل ١٩٧١، ص ١١٨.

(٩) السياسة الدولية، العدد: ٥٢، أبريل ١٩٧٨، ص ٩٤.

** قارص وأردهان: يقول الأتراك أنهم بسطوا نفوذهم على إقليم قارص (باب الشرق) قبل المسيح بقرون، كما أن إقليم أردهان تتبع تركيا منذ ألفين من الأعوام، ويقول الأتراك أيضًا أنهم فى سبيل حماية أراضيهم الشرقية، حاربوا الروس والأرمن كما حاربوا من قبل قوات الإمبراطورية البيزنطية والفرس، أما فى الحرب العالمية الأولى، فقد حاول الألمان بسط نفوذهم على هذه المنطقة ولكنهم فشلوا.

(١٠) المصرى، العدد: ٣٧٠٧، ٩ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٧.

*** **تشرشل:** (١٨٧٤-١٩٦٥) هو ونستون ليونارد سبنسر تشرشل سياسى ورجل دولة بريطانى مخضرم، ينتمى إلى أسرة مارلبورو البريطانية العريقة المحافظة سياسيا. بدأ حياته العملية فى الخدمة العسكرية فى الهند وكوبا والسودان عام ١٨٩٥، عين وزيرا للتجارة (١٩٠٨-١٩١٠) ثم وزيرا للداخلية فوزيرا للبحرية عام ١٩١١ واستقال من هذا المنصب عندما فشلت خطته لغزو الدردنيل عام ١٩١٥ إبان الحرب العالمية الأولى. فى عام ١٩٢٤ تولى وزارة المالية لخمسة أعوام حيث ساهمت سياساته المتزمتة فى خلق أزمة اقتصادية والإضراب عام ١٩٢٦، وعند نشوب الحرب العالمية الثانية عين وزيرا للبحرية، ثم رئيسا للوزراء خلفا لتشمبرلين طيلة الحرب واكتسب شهرته لدوره فى قيادة بريطانيا أثناءها. عاد إلى رئاسة الوزراء (١٩٥١-١٩٥٥)، وتقاعد من البرلمان والحياة السياسية عام ١٩٦٤. وعرف عنه نزعته الارستقراطية البعيدة عن الشعب فى الداخل والاستعمارية المتطرفة فى الخارج وكان صهيونيا متطرفا لعب دورا خطيرا فى دعم مشروع إقامة دولة صهيونية على حساب العرب فى فلسطين. وعلى الرغم من فشله فى

العديد من القضايا الرئيسية فى حياته، فإن الكثيرين من الغربيين يعتبرونه من أعظم رجال التاريخ الحديث. اشتهر كمؤلف وأهم مؤلفاته (تاريخ الشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية)، (ومذكراته عن الحرب العالمية الثانية). **عبد الوهاب الكيالى وآخرون، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ٧٤١، ٧٤٢.**

(11) Memoirs by Harry S.Truman, 1945 Year of Decisions, first printing, Vol I, The New American library, 1965, p.p.413: 415.

* **مؤتمر يالطا:** عقد المؤتمر ما بين ٤: ١١ فبراير ١٩٤٥ وحضره جوزيف ستالين وفرانكلين روزفلت وونستون تشرشل يساعدهم وزراء خارجيتهم ورؤساء هيئة أركانهم ومستشارون متعددون، وتناول المؤتمر الأوضاع الدولية بشكل عام وتركز البحث على عدة قضايا أهمها:

1- قضية تقسيم ألمانيا بين الحلفاء ونصيب فرنسا منها.

2- قضية الحدود البولونية مع الاتحاد السوفيتى وألمانيا وقضية من يمثل بولونيا.

3- قضية إعلان الاتحاد السوفيتى الحرب على اليابان.

وكان الاتحاد السوفيتى هو المستفيد الأول من المؤتمر الذى أصبح يعتبر رمزا لاستسلام الولايات المتحدة وبريطانيا لستالين.

عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء السابع، د.ت، ص ٣٩٣.

(١٢) السياسة الدولية، العدد:٢٤، أبريل ١٩٧١، ص ١١٨.

(١٣) عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، ص ٥٨٥.

(١٤) وثائق عابدين، محفظة: ١٣٣، الكود الأرشيفى: ٠٠٢٧٤١-٠٠٦٩، مذكرة بموجز تقرير للمفوضية الملكية بتركيا عن المذكرة السوفيتية الثانية الخاصة بالمضايق، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦؛ المصرى، العدد: ٣٣٣١، ٢٢ سبتمبر ١٩٤٦، ص ١.

(١٥) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ٦٢٣، الكود الأرشيفى: ٠٤٠٦١٣-٠٠٧٨، الموقف الدولى ومسألة المضايق مقال لنجم الدين صداق بمناسبة انعقاد مؤتمر موسكو، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٤٧.

(١٦) البصائر، العدد: ١٤٣، ١٩ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(١٧) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ٢٨٣، الكود الأرشيفى: ٠٣٦٥١٥-٠٠٧٨، السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط – النشرة السرية رقم ٢، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥٤.

* ساعدت الظروف الولايات المتحدة على التغلغل فى المنطقة، ففى بداية عام ١٩٤٧ أبلغت الحكومة البريطانية الخارجية الأمريكية بأنها لا تستطيع تحمل الأعباء المالية الاقتصادية لمواجهة أى خطر على اليونان وتركيا قد يؤدى إلى وصول السوفيت إلى البحر المتوسط. وقبلت الولايات المتحدة القيام بهذا الالتزام للمحافظة على الوضع القائم لصالح الأمن القومى الأمريكى والاستقرار الأوروبى خاصة وأنها كانت تسعى لتحل محل حليفتها دون أن يؤثر ذلك على التحالف الغربى. **سمية وهبة المناوى، مرجع سابق، ص ٧٨.**

(١٨) المصدر السابق، الكود الأرشيفى: ٠٣٦٥١٥-٠٠٧٨، السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

(١٩) أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥، ص ٥٠٨.

(٢٠) رهوان رهوان، كتابات على هامش العلاقات التركية العربية، بيروت، دار الصداقة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ٧٥: ٧٧.

(٢١) فاخر آرما أوغلو وآخرون، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢٢) أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق، ص ٥٠٨، ٥٠٩.

(23) H. Kayihan Cirik, OP. Cit, P. 35.

(٢٤) المصرى، العدد: ٣٤٨٠، ١٦ مارس ١٩٤٧، ص ١، ٥.

(٢٥) صباح أحمد البياع، مرجع سابق، ص ٦٦.

* **ارنست بيفن:** (١٨٨١-١٩٥١) سياسى ورجل دولة بريطانى وزعيم عمالى يمينى عرف بالقدرة على التنظيم، أصبح عضوا فى الاتحاد العام للعمال (١٩٢٥-١٩٤٠)، وفى عام ١٩٤٥ أصبح وزيرا للخارجية. اشترك فى محادثات بوتسدام بعد الحرب العالمية الثانية. تفاوض مع إسماعيل صدقى لإجراء مفاوضات الجلاء عن مصر وفشلت المفاوضات وعارض الشعب المصرى معاهدة صدقى–بيفن، له دور كبير فى مشروع مارشال الأمريكى لمساعدة أوروبا وحلف الأطلنطى. لعب دورا خاصا فى القضية الفلسطينية وعارض الهيمنة الصهيونية الكاملة على السياسة الخارجية البريطانية والأمريكية، وشنت عليه الأوساط الصهيونية حملة تشهير فى أواخر أيامه وبعد مماته.

عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، ص ٦٥٢.

** **الحرب الباردة:** حالة من حالات الصراع غير المسلح فى ظل وضع متوتر بين جانبين يستهدف كل جانب تقوية نفسه وإضعاف الجانب الآخر بكل الوسائل ما عدا وسيلة الحرب الساخنة. وقد استخدم هذا المفهوم للمرة الأولى من قبل الأمير خوان مانوئيل الأسبانى فى القرن الرابع عشر، ثم من قبل الاقتصادى الأمريكى برنارد باروش فى مطلع عام ١٩٤٧. وأصبح تعبيرا شائعا مع الصحافى والتر ليبمان. ويفهم منه بصورة عامة وصف حالة التوتر بين قوى الشيوعية السوفيتية والقوى الديمقراطية الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثانى، د.ت، ص ١٨٥، ١٨٦.

(٢٦) صباح أحمد البياع، مرجع سابق، ص ٦٤، ٦٥.

(27) Memoirs by Harry S.Truman, Years of trial, Vol II, New York, 1956, p.106.

(٢٨) أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق، ص ٥١١.

(29) Charles D. Smith, Palestine and The Arab – Israeli Conflict, Fourth Edition, University of Arizona, Boston– New York, P.182.

(30) William L.Cleveland, A history of The Modern Middle East, Second Edition, West View press, p.259؛

الاتحاد المصرى، العدد: ١١٠٨٥، ٢٥ أبريل ١٩٤٧، ص ١.

(٣١) الأهرام، العدد: ٢٢٢٠٩، ١٣ مارس ١٩٤٧، ص ١.

(٣٢) البصير، عدد: ١٥١١٧، ١٣ مارس ١٩٤٧، ص ١.

(٣٣) السياسة الأسبوعية، العدد: ٥١٢، ١٥ مارس ١٩٤٧، ص ١٦.

(٣٤) أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق، ص ٥١٢.

* تحدث نجم الدين صداق عن المناقشات الطويلة والجدال حول الاقتراح منوها بالدعاية النشطة ضد تركيا فذكر إن الحجة الرئيسية هى قولهم إن تركيا لم تشترك فى الحرب اشتراكا فعليا، بل أنهم ذهبوا إلى حد القول بأنهم أيدوا ألمانيا، ولكن ذكر صداق بأن لم يكن هناك صلة بين قرار

الولايات المتحدة مساعدة تركيا والسياسة التى نهجتها هذه الأخيرة أبان الحرب العالمية الثانية. ومن السذاجة بمكان معارضة اقتراح المساعدة ومكافحته بحجة أنها لم تسهم فى الحرب. وقد قررت أمريكا مساعدة تركيا لأنها أدركت بأن تركيا هى حصن منيع ضد الميول والأطماع التوسعية وإن الشرق الأوسط بحاجة إلى تركيا قوية ومستقلة لحماية السلام. وإنها بمنحها المساعدة لتركيا قد خدمت مصالحها قبل كل شيء ثم أنها أزالت بصفة نهائية خطر الحرب الذى كانت تنطوى عليه سياسة المماطلة والتسويف. وإن قرار الولايات المتحدة تزويد تركيا واليونان بأربعمائة مليون دولار ذو مغزى سياسى أكثر منه مالى، وقد أرادت أمريكا أن تثبت بذلك أنها لا تقبل أى تدخل يهدد استقلال هذين البلدين وبأنها لن تتردد فى الاستعانة بالسلاح. وإن قرار إعانة هذين البلدين هو فى الحقيقة نوع من التحالف بين الولايات المتحدة وبين تركيا واليونان.

(٣٥) وزارة الخارجية، الأرشيف السرى، محفظة: ٦٢٣، الكود الأرشيفى: ٠٠٧٨-٠٤٠٦١٣، بعد تصويت مجلس الشيوخ الأمريكى على اقتراح ترومان ، بتاريخ ٢ مايو ١٩٤٧.

(٣٦) الأهرام، العدد: ٢٢٢٥٨، ١١ مايو ١٩٤٧، ص ١.

(٣٧) أحمد سويلم العمرى، الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص ١٦٣.

** رغم أن تركيا لم تعان من الخسائر العسكرية فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) التى لم تكن طرفا فاعلا فيها، إلا أن الاقتصاد التركى قد تأثر بشدة من هذه الحرب أمام موجة الكساد التى حدثت فى الأسواق الأوروبية، وبالتالى فإن الاقتصاد التركى الضعيف قد رأى تخفيض النفقات العسكرية التركية مما أدى أيضًا إلى تردى أوضاع الجيش وتخلفه عن دول الجوار وخاصة الاتحاد السوفيتى، ولكن منذ عام ١٩٤٧ تحديدا بدأت الولايات المتحدة تفتح ترسانتها العسكرية لإعادة القوة والانتعاش إلى الجيش التركى. وإن كانت تركيا قد حاولت إنعاش اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية بزيادة الاستثمارات لزيادة الأنفاق العسكرى على الجيش، وحصلت على ٢٥ مليون دولار عام ١٩٤٦ لمشروعات التنمية من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى، حتى تحافظ على معدلات الأنفاق العسكرى الذى كان منذ عام ١٩٤١ يمثل ٣٠% من ميزانية الدولة، فإن السياسة الأمريكية قد زادت حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد التركى وزيادة قوة الجيش ورفع الحالة المتدنية للمواطن حتى يشعر بقيمة الوجود الأمريكى فى بلاده، فتحقق بذلك رأيا عاما مؤيدا للولايات المتحدة بين أفراد الشعب التركى.

محمد خيرى طلعت، تركيا فى الصراع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة (١٩٤٥-١٩٥١)، ١٩٩٨، ص ٦٤، ٦٥.

(٣٨) صباح أحمد البياع، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣٩) السياسة الدولية، العدد:٢٤، أبريل ١٩٧١، ص ١١٨؛ صباح أحمد البياع، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٤٠) محمد خيرى طلعت، مرجع سابق، ص ٩، ١٠.

* **الشيوعية:** نظرية تدعو إلى إلغاء الملكية الخاصة وإحلال الملكية الجماعية محلها. كما أنها نظام من أنظمة الحكم يسيطر بموجبه حزب واحد على وسائل الإنتاج المملوكة من قبل الدولة ويعلن أصحابه عن سعيهم لإقامة مجتمع بلا دولة.

عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، ص ٥٣٤.

** **الرأسمالية:** مذهب سياسى ذو طابع اقتصادى وليد النظام الاقطاعى أساسه الملكية الفردية وحرية الانتاج والاستهلاك، يخضع لقانون العرض والطلب يمجد الفرد ويجعل من الدولة أداة لحماية نشاطه وحرياته دون أن تتدخل فى هذا النشاط.

عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثانى، ص ٧٨٨.

(41) H. Kayihan Cirik, OP. Cit, P. 7.

(٤٢) صباح أحمد البياع، مرجع سابق ، ص ٩٣.

(٤٣) أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق، ص ٥٠٩.

* **حسين جاهد يالتشين (يالجين):** ولد عام ١٨٧٥ ودرس فى كلية مولكيه التركية للحصول على درجة علمية فى العلوم السياسية، وعقب تخرجه اشتغل فى وزارة المعارف التركية، ولكن ميله الغريزى للصحافة جعله يسعى إلى أن أصبح مترجما فى جريدة الصباح اليومية فى إسطنبول. وكان كاتبا وصحفيا مشهودا له بالكفاءة، وقام بدور مهم أبان ثورة تركيا الفتاة فى عام ١٩٠٨، وكرس حياته لفترة طويلة فى الدعوة لتوجيه الرأى العام إلى الإصلاح العام، وشكل الساعد الأيمن للرئيس أتاتورك فى تدعيم بناء تركيا الحديثة. وكان يعضد سياسة كمال أتاتورك حتى دب خلاف فى الرأى بينهما، ثم عاد بعد وفاة أتاتورك إلى الحياة السياسية مرة أخرى. وكان نائبا عن مدينة إسطنبول فى المجلس الوطنى الكبير لمدة أربعين عاما، ورئيس تحرير جريدة طنين، كما انتخب رئيسا للشعبة البرلمانية لحزب الشعب الجمهورى الذى كان يرأسه عصمت اينونو رئيس

الجمهورية التركية، وقد عهد إليه بتحرير الفصل الرئيسى لجريدة اولوس الناطقة بلسان الحكومة. كما كان رئيس الوفد التركى لدى مؤسسة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وكان من أكبر السياسيين فى تركيا وتم انتخابه فى ٤ يناير ١٩٤٩ممثلا لتركيا لدى لجنة التوفيق الدولية لفلسطين. **البصير، العدد: ١٥٦٦٧، ٥ يناير ١٩٤٩، ص١؛ الاتحاد المصرى، العدد: ١١٦٢٩، ١٦ فبراير ١٩٤٩، ص ١.**

** وقد سخر حزب الشعب الجمهورى نفسه لخدمة الأمريكيين، واقترح جعل تركيا جندرمة البلقان. ولربما كانت أنقرة لا تستنكف عن الرمى بجندها ضد ثوار اليونان. أما البعثة العسكرية الأمريكية فقد أخذت تثبت وجودها فى الجند التركى، وأصبح الضباط الأمريكيون يتجولون بغاية الحرية فى مناطق الدفاع العسكرى التركى، وذلك بتصريح من رجال أنقرة. ولقد أكدت

صحيفة (الجورنال دى جنيف) إن الرؤساء العسكريين الأمريكان قد أصبحوا مطلعين على سائر أسرار تركيا العسكرية. فكل هذه الامتيازات نالتها الولايات المتحدة الأمريكية باتفاق أبرم بين الجانبين يوم ١٢ يوليو ١٩٤٧. وأعلنت الصحافة الأمريكية عن جهتها وإن الدولة الأمريكية لا تعين تركيا إعانة إنسانية ولوجه الله. إنما هى تعينها نظرا لمركزها الحربى الاستراتيجى ليس إلا. **البصائر، العدد: ١١، ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، ص ٥.**

(٤٤) البصائر، العدد: ١٠، ١٣ أكتوبر ١٩٤٧، ص ٥.

(45) William L. Cleveland. OP. Cit, P.265.

(٤٦) البصير، العدد: ١٥١١٧، ١٣ مارس ١٩٤٧، ص ١.

(٤٧) سمية وهبة المناوى، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٤٨) اورهان كولوغلو وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٤٩) سمية وهبة المناوى، مرجع سابق، ص ٨٠، ٨١.

(٥٠) خليل إبراهيم الناصرى، التطورات المعاصرة فى العلاقات العربية–التركية، بغداد، د.ن، ١٩٩٠، ص ٤٨.

(٥١) صباح أحمد البياع، مرجع سابق، ص ٩٣.